● أخبار قصيرة

أكثر من ٣٠٠ محطة توليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة تعمل في إيران

أعلن وزير الطاقة الإيراني، علي أكبر محرابيان، إن أكثر من ٣٠٠ محطة توليد الطاقة الكهربائية وفقاً لنظم مصادر الطاقة المتجددة بسعة ٨٤٠٠ ميجاوات، تعمل في مناطق مختلفة على صعيد البلاد.

جاء ذلك خلال حفل تدشين أكبر وأحدث وحدة لإنتاج الألواح الشمسية في البلاد بقدرة ١٨٠٠ ميجاوات والافتتاح المتزامن لـ١٢ محطة للطاقة المتجددة بقدرة ٧٠ ميجاوات في سبع محافظات البلاد، جرى برعاية وزير الطاقة في شركة «مانا» للطاقة بمدينة خمين.

وأكد محرابيان إن تشغيل خط إنتاج الألواح الشمسية بقدرة ١٨٠٠ ميجاوات بوحدة مشروع مانا للطاقة إنجاز وطني كبير؛ مبيناً أن «نخبة من الشباب والخريجين من مختلف المجالات الدراسية يعملون بكل حب وشغف لدى هذه الوحدة في مسيرة ازدهار البلاد».

وصرح: إن إمدادات الطاقة باعتبارها العامل الأكثر أهمية في النمو الاقتصادي، هي واحدة من أهم الإجراءات المدرجة في جدول أعمال الحكومة الثالثة عشرة.

توصيل الغاز لـ٦٧٠٠ قرية و٥٠ مدينة خلال الحكومة الثالثة عشرة

أعلن مدير التنسيق لشؤون توصل الغاز بشركة الغاز الوطنية أنه تم إنفاق ٧١ ألف مليار تومان خلال الحكومة الثالثة عشرة في مشاريع توصيل الغاز، مضيفاً: إنه توصل الغاز إلى ٦٧٠٠ قرية و٥٠ مدينة وأكثر من ٢١ و٥٠٠ وحدة صناعية في البلاد.

وأشار مسلم رحماني، أمس الأربعاء، إلى أداء وزارة النفط في مجال صناعة الغاز وتوصيل الغاز خلال السنوات الثلاث من عمل الحكومة الحالية، قائلاً: إنه تم منذ بداية عمل هذه الحكومة استكمال توصيل الغاز إلى ١٢١٢ مدينة وأكثر من ١٠٠٠ قرية، كما اتصل أكثر من ١٣٠ صناعة في البلاد بشبكة الغاز الطبيعي.

وأوضح رحماني إن معامل وصول الغاز إلى المدن يبلغ اليوم ٩٨/٩٧٪ وفي القرى ٨٦/١٪.

قطاع النفط في حكومة الشهيد رئيسي واجه العديد من العقبات الداخلية والعقوبات الخارجية المفروضة

وزير النفط، معلناً زيادة الإنتاج أكثر من مليون و٤٠٠ ألف برميل:

لا يمكن لأي حكومة أمريكية منع تصدير وإنتاج النفط الإيراني

الوفاق/ وكالات

صرح وزير النفط الإيراني بأنه رغم فرض أكثر من ٦٠٠ عقوبة جديدة على تصدير المنتجات النفطية والبتروكيماوية، إلا أن إنتاج إيران من النفط الخام حقق زيادة بأكثر من مليون و ٤٠٠ ألف برميل.

وفي الجلسة العامة لمجلس الشورى الإسلامي أمس الأربعاء، قدم جواد أوجي تقريراً استعرض فيه مؤشرات أداء الإنتاج النفطي من البنزين والديزل في فترة حكومة الشهيد آية الله السيد إبراهيم رئيسي.

وفي هذا التقرير، أشار أوجي إلى أن قطاع النفط في حكومة الشهيد رئيسي واجه العديد من العقبات الداخلية والعقوبات الخارجية المفروضة. مضيفاً بأنه وعلى الرغم من ذلك، إلا أن هذه الحكومة وفي سنوات خدمتها الثلاث، وبفضل الله والجهود الجبارة على مدار الساعة، شهد القطاع النفطي اليوم قفزة في صادرات النفط وتحصيل مطالبات البلاد.

أكثر من ٦٠٠ عقوبة جديدة

وصرح وزير النفط بأنه رغم فرض أكثر من ٦٠٠ عقوبة جديدة على تصدير المنتجات النفطية والبتروكيماوية، إلا أن إنتاج إيران من النفط الخام حقق زيادة بأكثر من مليون و ٤٠٠ ألف برميل، وتمت متابعة إبرام عقود الاستثمار بجدية فيما يتعلق بالمقاولين المحليين. كما تضاعف حجم صادرات البلاد النفطية ثلاث مرات مقارنة ببداية عمل الحكومة، كما زاد تحصيل الدخل من النقد الأجنبي.

وبيّن أوجي أنه ومع الإجراءات التي اتخذتها حكومة الشهيد آية الله رئيسي في مجال صناعة النفط ومد سكك الحديد في مجال تصدير النفط والمنتجات الزراعية، فان أي حكومة تصل الى السلطة في أمريكا لا يمكنها منع تصدير وإنتاج النفط في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

وتابع وزير النفط بأن تعزيز البنية التحتية الدفاعية للبلاد وزيادة إنتاج الغاز كان من بين القضايا المهمة الأخرى التي أولتها وزارة النفط الاهتمام، بحيث تمت إضافة أكثر من ٥٠ مليون مترمكعب إلى إنتاج البلاد من الغاز خلال السنوات الثلاث الماضية.

وفيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها وزارة النفط خلال السنوات الثلاث الماضية، أوضح أوجي بأنه تم زيادة ٢٧ ألف برميل لطاقة المصافي، وزيادة ٤٠٪ في مخزون الغاز الطبيعي، ومضاعفة تصدير غاز البترول المسال وإمدادات الغاز لـ٥٠ مدينة و ٦٧٠٠ قرية و ٢١٠ آلاف وحدة صناعية و ٢٠ محطة كهرباء.

النمو الاقتصادي لقطاعي النفط والغاز

وأضاف وزير النفط: إن هذه الإجراءات أدت إلى جعل النمو الاقتصادي لقطاع النفط والغاز أعلى من جميع القطاعات الاقتصادية خلال ثلاث سنوات متتالية بحيث بلغ النمو الاقتصادي لهذا القطاع ٢٠٪ العام الماضي وفقاً لتقرير مركز الإحصاء، لافتاً إلى أنه تم الوصول إلى هذه النقطة من خلال استكمال وتشغيل ١٥٥ مشروعاً نصف مكتمل خلال العامين الماضيين مع الأخذ في الاعتبار القدرة الداخلية.

وعلاوة على ذلك، تم تدشين المنصة الـ١١ في حقل بارس الجنوبي بطاقة إنتاجية بمقدار ٥٠ مليون برميل يومياً، وتدشين المرحلة الثانية من مصفاة آبادان بطاقة إنتاجية بمقدار ٢١٠ آلاف برميل يومياً.

كما أشار أوجي إلى توقيع عقد بقيمة ٢٣ مليار دولار لتطوير الحقول المشتركة والمستقلة خلال هذه السنوات الثلاث، وهو ضعف العقود التي أبرمت في السابق. كما تم البدء ببناء مصافي النفط وتم القيام باستثمارات لتحسين نوعية وكمية المصافي القائمة وأيضاً تم تحقيق الزيادة في الطاقة الإنتاجية لمنتجات المصافي والمكثفات، كما واجهت وزارة النفط في شتاء العام الماضي العملية التخريبية عبر تفجير خطوط الأنابيب ولم تسمح بانقطاع إمدادات الغاز عن البلاد في فصل الشتاء.

وانسحب دونالد ترامب عام ٢٠١٨ من الإتفاق النووي المبرم مع إيران، وأعاد فرض عقوبات عليها أدت إلى انخفاض الإنتاج إلى ٢/١ مليون برميل يومياً. وتولى الرئيس الأميركي جو بايدن منصبه في عام ٢٠٢١، واستطاعت إيران منذ ذلك الحين رفع الإنتاج إلى ٣/٥ ملايين برميل يومياً وزيادة الصادرات إلى ثلاثة أمثال، وفقاً لأوجي.

وبلغت صادرات إيران من النفط والغاز، خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ الذي بدأ في ٢١ مارس/ آذار ٢٠٢٣، نحو ٣٠ مليار دولار بزيادة ٢٣ مليار دولار عما كانت عليه قبل ثلاثة أعوام، إذ كانت تصدر حينها بسبعة مليارات دولار، وفقاً لأرقام رسمية.

خلال الشهرين الماضيين

صادرات إيران إلى أفغانستان تشهد نمواً بنسبة ٤١٪

كشف المستشار التجاري الإيراني في أفغانستان عن زيادة صادرات إيران غير النفطية إلى أفغانستان بقدر ١٠٢ مليون دولار في الشهرين الماضيين مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

واعتبر حسن روستائي أفغانستان وجهة التصدير السادسة لإيران، وقال: تعد أفغانستان إحدى الدول المستهدفة للتصدير والتي تتمتع بأعلى ميزان تجاري إيجابي مع إيران، وبلغت قيمة الصادرات الإيرانية غير النفطية إلى أفغانستان خلال الشهرين الماضيين ٣٥٠ مليون دولار، ما يشير إلى زيادة بنسبة ٤١٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وصرح روستائي: ارتفعت قيمة صادرات إيران غير النفطية إلى أفغانستان بمقدار ١٠٢ مليون دولار ووزن ١٨١ ألف طن خلال الفترة المذكورة. وبلغت القيمة الإجمالية لهذه الصادرات خلال الشهرين الماضيين ٣٥٠ مليون دولار، وبلغ وزنها إلى ٧٩٥ ألف طن، أي بزيادة ٢٩ بالمئة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ووفقاً للمستشار التجاري الإيراني في أفغانستان، فان أهم السلع المصدرة إلى أفغانستان هي: الزيوت الخفيفة، المنتجات النفطية، الغازات البترولية، سبائك الحديد والصلب، المركبات، البولي إيثيلين، الهيدروكربونات الخفيفة والثقيلة، المواد الغذائية، اليوريا، الطماطم، التفاح، الإسمنت، البولي إيثيلين بأنواعه، البطاطس، الفواكه والخضروات والبرتقال والحليب المجفف.

وقال روستائي: إن واردات إيران من أفغانستان في الشهرين الماضيين زادت بأكثر من ٧ ملايين دولار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وكانت كالتالي: الذرة الحيوانية بزيادة ٣/٣ مليون دولار، الشعير بزيادة ١/٨ مليون دولار، بديل زيت زبدة الكاكاو بزيادة مليون دولار، الجرمل بزيادة ٣٢١ ألف دولار، الفول السوداني بزيادة ٢٥٥ ألف دولار.

وبلغ متوسط القيمة الجمركية لكل طن من البضائع المصدرة إلى أفغانستان خلال الشهرين الأخيرين أكثر من ٤٤٠ دولاراً، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ٣٥ دولار للطن الواحد مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي (٤٠٥ دولارات)، مما يشير إلى تصدير المزيد من السلع ذات القيمة المضافة إلى أفغانستان في الفترة المذكورة.

المركزي الإيراني يتيح للإيرانيين الشراء عبر محفظة «الريال الرقمي»

أعلن البنك المركزي الإيراني أنه اعتباراً من ٢١ يونيو الجاري يمكن لعملاء الشبكة المصرفية إجراء عمليات الشراء بطرق جديدة دون استخدام النقود الورقية أو البطاقات المصرفية، بل عن طريق محفظة الريال الرقمية وذلك عبر مسح الباركود المخصص من قبل البرنامج المقدم.

وبعد إجراءات البنك المركزي وتطوير المرحلة التجريبية لخدمات «الريال الرقمي» الجديدة وإدخالها حيز التشغيل في جزيرة كيش، يمكن لعملاء الشبكة المصرفية داخل إيران إعتباراً من ٢١ يونيو الجاري إجراء عمليات الشراء أو تحويل الأموال بطرق جديدة دون استخدام النقود الورقية أو البطاقات المصرفية، بل عن طريق محفظة الريال الرقمية وذلك من خلال مسح الباركود المخصص من قبل البرنامج المقدم.

وقال المركزي الإيراني: إنه بعد اجتياز مراحل الدراسة الأولية، تم وضع تصميم مشروع الريال الرقمي على جدول أعمال البنك المركزي في عام ٢٠٢١ وبعد الحصول على التصاريح اللازمة من مجلس الأموال والائتمان، والبدء بعد ذلك بتنفيذ المرحلة التجريبية في عام ٢٠٢٢، بحيث يدخل التشغيل اعتباراً من ٢١ يونيو الجاري بمشاركة بنكي «ملت وتجارت».

وفي هذه المرحلة، والتي من المفترض أن تبدأ من المنطقة الجغرافية لجزيرة كيش، ستتاح لعملاء الشبكة المصرفية والسياح فرصة دفع ثمن شراء السلع والخدمات باستخدام أداة الدفع الجديدة هذه.

وفي تعريف بسيط وعام، الريال الرقمي، على غرار الأوراق النقدية، هو عملة إلكترونية مقدمة من البنك المركزي يمكن استخدامها لإجراء المدفوعات العامة. على عكس الأنواع الأخرى من النقود الإلكترونية الشائعة الاستخدام في إيران، والتي يتم استخدامها من خلال الحسابات المصرفية وأدوات الدفع الشائعة مثل البطاقات المصرفية، فان الريال الرقمي لا يتطلب التسوية بين البنوك لتحويل الأموال بين المشتري والبائع، فبمجرد الانتهاء من عملية الشراء، تصبح الأموال المستلمة متاحة للبائع ويمكن استخدامها.

المركز الإعلامي للحكومة: تم توفير مليون فرصة عمل سنوياً

أعلن مركز الإعلام الحكومي في الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن انخفاض معدل البطالة في البلاد خلال فترة الحكومة الثالثة عشرة لأدنى مستوى في السنوات الأخيرة وتم تحقيق الوعد بخلق مليون فرصة عمل سنوياً. ورداً على الغموض الذي أثاره أحد مرشحي الانتخابات الرئاسية الـ١٤ في المناظرة التلفزيونية التي جرت مساء الإثنين، أصدر مركز الإعلام الحكومي بياناً جاء فيه: إن معدل البطالة في فترة الحكومة الثالثة عشرة انخفض إلى أدنى مستوى في السنوات الأخيرة، كما تم الوفاء بوعد توفير مليون فرصة عمل في العام. وبحسب هذا التقرير، فقد انخفضت نسبة البطالة من ٩/٦٪ في بداية الحكومة الثالثة عشرة (قبل عامين ونصف) إلى ٧/٦٪ في نهاية خريف العام ١٤٠٢هـ.ش (انتهى في ١٩ آذار/مارس)، أي بانخفاض قدره نقطتان مئويتان. كما بلغ معدل عمالة السكان البالغين من العمر ١٥ عاماً فما فوق في خريف العام ١٤٠٢ هـ.ش ٢٤/٧٧٥/٩١٣، ما يعادل ٣٨/٣٪ من السكان النشطين، أي بزيادة نسبتها ٠/٦ نقطة مئوية مقارنة بخريف العام ١٤٠١هـ.ش. وبحسب هذا التقرير، انخفضت أيضاً نسبة البطالة بين خريجي الجامعات من ١٢/٥٪ في خريف العام ١٤٠١هـ.ش إلى ١١/٤٪ في خريف العام ١٤٠٢هـ.ش، كما شهد عدد السكان غير النشيطين الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاماً فأكثر في خريف عام ١٤٠٢هـ مقارنة بخريف العام ١٤٠١هـ.ش زيادة قدرها ١٤٥/٩٩٩ شخصاً فقط (الخروج من سوق العمل)، بينما زاد عدد السكان النشطين اقتصادياً بمقدار ٦١٢/٣٤٥ شخصاً (الداخلون إلى سوق العمل) في هذه الفترة، وبلغ حجم فرص العمل التي تم ايجادها في هذه الفترة ٧٠٥٥٠١ فرصة عمل.

إحصاءات العمالة في الحكومة من بداية عام ١٤٠٢هـ إلى نهايته، بناء على معلومات النظام الوطني لرصد العمالة، تعادل ٩٠٥/٧٨٣ شخصاً، وإحداث ٤٢٦/٩٦٦ فرصة عمل منزلية منذ بداية الحكومة الشعبية إلى نهاية ١٤٠٢هـ.ش، وهو نمو يزيد عن ٥٦٠٪ من فرص العمل التي تم خلقها في مجال العمالة، مقارنة بالسنتين الأخيرتين للحكومة الثانية عشرة.